



صناعة النسيج تمتص البطالة

القاهرة تدفع بالمصانع الجاهزة لمواجهة مشكلة البطالة

طرح 1657 وحدة صناعية أمام الشباب ضمن خطة لتأسيس ما يقرب من 5 آلاف مصنع

وأشار كمال إلى أن الحكومة لم تشترط سنا معينا لشراء المصنع، ومن ثم لا تقتصر على الشباب، الأمر الذي يدفع بعض كبار المستثمرين لمنافسة الشباب، وتفاقم مشكلة البطالة مجددا.

وتوقع تقرير أعده المركز المصري للدراسات الاقتصادية ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى نحو 13.4 في المئة تأثرا بتداعيات وباء كورونا، في الوقت الذي توقع فيه كل من منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي تصاعد معدلات البطالة السنوية في مصر بنهاية العام الحالي إلى نحو 10.3 في المئة، ومتوقع أن يرتفع إلى نحو 11.6 في المئة بنهاية عام 2021.

واستند المركز في توقعاته على زيادة أعداد المصريين العائدين من الخارج، خاصة من دول الخليج العربي التي تستوعب النسبة الأكبر من العمالة في الخارج.

وأشار التقرير إلى أن تأثير الخريجين الجدد على ارتفاع معدل البطالة سيظهر أشر على أرض الواقع في خلال بيانات الربع الأخير من عام 2020، حيث سيتم رصد بيانات الداخلين الجدد إلى سوق العمل وحالة التمثل أو التشغيل الخاصة بهم.

ولفت التقرير إلى عدم وضوح ما إذا كانت معدلات البطالة الرسمية المعلنة في البلاد تعبر عن معطلي القطاع الرسمي فقط أم أنه تم احتساب المعطلين في سوق العمل غير الرسمي، في الوقت الذي تمثل العمالة غير الرسمية 83 في المئة من العاملين خارج القطاع الحكومي وقطاع الأعمال.

وهناك ارتفاع البطالة بين كافة المستويات التعليمية باستثناء أصحاب المؤهلات العليا، وارتفاعها بشكل ملحوظ بين الفئات ذات المؤهلات المنخفضة، وهي ظاهرة غير معادة مشاهدتها في سوق العمل المصري بين الفئات المتعلمة بشكل أكبر مقارنة بالفئات الأخرى.

ويرجع التغير في نوع البطالة السائدة إلى سهولة وسرعة الاستغناء عن العمالة ذات التعليم المنخفض بين أصحاب المؤهلات المتوسطة والمهارات المنخفضة.

وأظهرت أزمة كورونا صعوبة خروج فئات عديدة من سوق العمل، خاصة أصحاب الخبرات المتراكمة عبر السنوات داخل العمل، وبالتالي يصعب الاستغناء عنهم أو استبدال مهاراتهم، وإن كان ذلك يرتبط بمدى الإغلاق.

وكشف تقرير المركز المصري عن تصحيح لظاهرة هرم البطالة المقلوب، في إشارة إلى ضرورة استكمال العملية التعليمية كضمانة صريحة للاستمرار في سوق العمل.

ويشير البعض من الخبراء إلى أن الطريقة التي تتعامل بها الحكومة لحل المشكلة تنطوي على طموح كبير، غير أن الإمكانيات المتاحة لن تسعفها في تحقيق أهدافها.

دفع مصر بمنظومة الوحدات الصناعية الجاهزة كرافد استثماري جديد وسريع لحث الشباب على العمل وزيادة الإنتاجية للحفاظ على معدلات نموها الاقتصادي، وتأمل من خلال المنظومة الجديدة في مواجهة أعداد البطالة المتزايدة والتي تفاقم مع تفشي وباء كورونا، وزيادة العبء مع مؤشرات عودة الكثير من العمالة المصرية من الخارج.

عن إرسال جمعيتها شكوى إلى رئاسة الجمهورية، بسبب ارتفاع أسعار المصانع المطروحة بالمبادرة، وتبلغ قيمة المصنع الذي تصل مساحته 300 متر نحو 220 ألف دولار.

ولا تزال مشكلة المغالاة في تسعير أراضي الاستثمار الصناعي تمثل مسلسلا مستمرا، ما يدفع شريحة من الشباب إلى إيداع أموالهم في البنوك والعيش من عوائدها دون مشقة، بعيدا عن سلسلة المشكلات المرتبطة بشراء المصانع الجديدة.

وكشف ثابت أن هذه المشكلات أدت إلى ظهور فئات من السماسرة يضاربون على أسعار الوحدات لحد وصل إلى التسويق عبر صفحات التواصل الاجتماعي.



فؤاد ثابت نواب المبادرة جيدة لكن تنفيذها يتسم بالعشوائية

وأشار كمال لا يوجد سن معين للحصول على المصنع والمنافسة كبيرة

ويكتفى للحصول على الوحدة الصناعية تقديم دراسة مبدئية تؤكد جدوى المشروع يشارك في إعداده جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، مع عدم الإلزام بتقديم السجل التجاري عند التقدم للحصول على وحدة.

وتم تقليل مدة فحص الطلبات من 45 يوما إلى نحو 15 يوما، فضلا عن مد فترة الإيجار للوحدة من 5 أعوام إلى 10 سنوات ويمكن تجديدها نحو 5 مرات، مع رفع الحد المسموح به للحصول على الوحدات من 4 وحدات إلى 8 وحدات طالما أن النشاط يستوعب ذلك.

أكد هشام كمال رئيس جمعية دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجود نفس مشكلة مستويات الأسعار غير العادلة عند شراء المصانع، ما يحد تحديا أمام المشروعات الصغيرة.

ورغم أن هناك حولا لتأجير المصانع، إلا أن أصحاب المشروعات يفضلون الشراء، لأنهم يرون في ذلك استثمارا إضافيا، فإلى جانب أرباح النشاط، يمكن أن تحقق جملة من العوائد الكبيرة عند بيع المصنع نفسه، وبالتالي يستفيد من تضخم أسعار المنشآت الصناعية بشكل كبير.



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - طرقت القاهرة باب تدشين المصانع الجاهزة من أجل تخفيف حدة البطالة على معدلات نموها الاقتصادي، وحاولت تقديم حلول عملية أمام أكثر من 2.5 مليون شاب معطل عن العمل.

وطرحت وزارة التجارة والصناعة 1657 مصنعا جاهزا في سبعة مجمعات صناعية أمام الشباب في مختلف القطاعات، بغرض إعداد جيل جديد من رجال الصناعة وتوفير المزيد من فرص التشغيل.

وكشفت بيانات الوزارة أن عدد الوحدات التي تم حجزها تجاوز الـ900 وحدة صناعية، فيما يتم منح الحازنين مزايا وحوافز استثمارية، وصفتها بـ"غير مسبوقة".

وتتاح الوحدات الصناعية مجهزة بجميع المرافق وبمساحات مختلفة بنظام الإيجار أو التملك في سبع محافظات، هي: الإسكندرية والبحر الأحمر والغربية وبني سويف والمنيا وسوهاج والأصغر، وتتضمن أنشطة صناعية متنوعة في المجالات الهندسية والغذائية والكيميائية والبلاتستيكية والصناعات النسيجية ومواد البناء.

وتتم إتاحة المصانع الجاهزة أيضا بقيمة إجمالية بواقع 1.3 دولار للمتر شهريا فيما تتراوح المساحات المتاحة بين 48 مترا وحتى 792 مترا مربعا، وفقا لمكان المجمع والأنشطة الصناعية المتوفرة فيه، ويمكن تملك الوحدة الصناعية بتسهيلات تمويلية من البنوك أو التملك المباشر من خلال الهيئة العامة للتخمين الصناعية.

وتعاقدت الهيئة مع ثمانية بنوك يمكن من خلالها الحصول على تمويل شراء الوحدة الصناعية بالتقسيط بتسهيلات تصل لنحو 10 سنوات.

وتستهدف الوزارة خطة لتدشين 13 مجمعا صناعيا جديدا بجميع أنحاء البلاد بإجمالي 4307 وحدات صناعية جاهزة على الإنتاج مباشرة.

وقال فؤاد ثابت، رئيس جمعية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ببورسعيد، إن مبادرة إنشاء مجمعات صناعية متطورة متكاملة الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خطوة جيدة لكنها تتسم بالعشوائية.

وأضاف لـ"العرب" أن الحكومة لم تستطلع رأي الصناع وجمعيات المستثمرين قبل إطلاق المبادرة، كاشفا

تونس تستعد لطي صفحة أسوأ حصيلة للقطاع السياحي

اقتصاد يفقد أهم مصادر التمويل والعملة الأجنبية

وتوقع الشكندالي، حدوث "إغلاقات جديدة للحدود دوليا، خاصة البلدان الشريكة لتونس والتي تمثل القسط الأكبر من عدد السياح القادمين من الخارج وتحديدا دول الاتحاد الأوروبي على غرار فرنسا وألمانيا وإيطاليا".

وتابع "استبعد عودة القطاع السياحي في تونس لشطائه خلال ما تبقى من العام الجاري".

لتغطية العجز الذي قد يسجله قطاع السياحة وتأثيره على الاقتصاد التونسي، يعتبر الشكندالي أنه "يجب التعويل في الفترة المقبلة على القطاعات التي ما زالت على الرغم من الظروف القاسية، تحقق نسب نمو جيدة كالزراعة والصيد البحري".

ودعا حكومة بلاده إلى "اتخاذ الإجراءات الملائمة لتشجيع القطاع الزراعي الذي لوحده حقق نسبة نمو إيجابية في الربع الثاني من العام الجاري بلغت 3 في المئة، بينما بقيمة القطاعات تراجع أكثر من 20 في المئة".

وأوضح "يجب التعويل في عام الأمام على ما يسمى باقتصاد الحياة، الذي يقوم على الغذاء والصحة، وبالتالي لا بد من الترويج في ميزانيته وزارتي الزراعة والصحة ودعم الجهود لمقاومة فيروس كورونا".

في المقابل، يرى خبير الاقتصاد فتحي النوري أن "أزمة قطاع السياحة هي أزمة عالمية وليست أزمة إقليمية أو محلية، وقد مسّت كل القطاعات سواء السياحة المحلية أو السياحة بين الدول أو النقل".

وتونس تستعد لطي صفحة سوداء في تاريخ السياحة جراء كورونا وذلك بعد إحصاء أسوأ حصيلة لا مثيل لها حتى وإن تمت مقارنتها بما وقع خلال عام 2015 تزامنا مع سلسلة من الهجمات الإرهابية حيث فقد المهنيون آمال إنعاش القطاع المدر للعملة الأجنبية والدافع للنمو.

تونس - فقد مهنيو القطاع السياحي في تونس آمال انتعاش قطاعهم رغم التضحية الجسيمة بفتح حدود البلد الذي تسبب في عودة انتشار فيروس كورونا، ويات الاقتصاد المحلي في مرمى نيران بسبب فقدانه لأحد أهم مصادر تمويله.

بينما كانت تونس تامل بنمو السياحة لديها بأكثر من 3 في المئة خلال العام الجاري، مقارنة مع 2019، أصبحت آمانيات القطاع، بعدم تجاوز نسبة الإنكماش 50 في المئة، بفعل تفشي جائحة كورونا.

وتونس - فقد مهنيو القطاع السياحي في تونس آمال انتعاش قطاعهم رغم التضحية الجسيمة بفتح حدود البلد الذي تسبب في عودة انتشار فيروس كورونا، ويات الاقتصاد المحلي في مرمى نيران بسبب فقدانه لأحد أهم مصادر تمويله.

وتونس تستعد لطي صفحة سوداء في تاريخ السياحة جراء كورونا وذلك بعد إحصاء أسوأ حصيلة لا مثيل لها حتى وإن تمت مقارنتها بما وقع خلال عام 2015 تزامنا مع سلسلة من الهجمات الإرهابية حيث فقد المهنيون آمال إنعاش القطاع المدر للعملة الأجنبية والدافع للنمو.

وتونس - فقد مهنيو القطاع السياحي في تونس آمال انتعاش قطاعهم رغم التضحية الجسيمة بفتح حدود البلد الذي تسبب في عودة انتشار فيروس كورونا، ويات الاقتصاد المحلي في مرمى نيران بسبب فقدانه لأحد أهم مصادر تمويله.

بينما كانت تونس تامل بنمو السياحة لديها بأكثر من 3 في المئة خلال العام الجاري، مقارنة مع 2019، أصبحت آمانيات القطاع، بعدم تجاوز نسبة الإنكماش 50 في المئة، بفعل تفشي جائحة كورونا.



رضا الشكندالي العام الجاري سيكون للنسيان بسبب الأرقام الخجولة

ويعد إجراءات تخفيف للقبود المتخذة عقب الموجة الأولى من الفيروس، يبدو أن إجراءات الخلق والقيود ستعود مجددا بالتزامن مع الموجة الثانية للفيروس التي يشهدها العالم حاليا.

وتشير توقعات وزارة السياحة التونسية، إلى تسجيل المؤشرات لكامل 2020، تراجعاً حاداً للعائدات السياحية بنسبة 66 في المئة، وعلى مستوى الليالي السياحية بنسبة 80 في المئة، وفي عدد الوافدين 79 في المئة.

وتساهم السياحة بن 8 و 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد

تهاوي القطاع السياحي يعمق أزمتا اقتصاد تركيا الهش

حسبما أفادت الصحيفة المالية "دنيا"، وقالت الصحيفة "إن تركيا حققت صفر دخل من السياحة والعجز الحالي في أبريل بلغ 4.5 مليار دولار، بينما سجل العجز في الأشهر الأربعة الأولى 12.85 مليار دولار، وفقا لبيانات البنك المركزي".

وبلغ عجز ميزان الحساب الجاري السنوي للدولة 3.29 مليار دولار، فيما يعتقد الخبراء أن العجز الحالي سيستمر في الإلتصام المتباطئ.

وسبق وقالت صحيفة حرييت التركية، واسعة الانتشار، إن قطاع السياحة لم تكن له أي مساهمة في رصيد الحساب، كما انخفض دخل تركيا من الصادرات بسبب الوباء، فيما تمثلت أسباب العجز في انخفاض الإيرادات من التجارة الخارجية والسياحة.

وتبعاً لهذه الأوضاع والمؤشرات تجد الحكومة التركية نفسها أمام خيارات محدودة قد تجبر رجب طيب أردوغان مكرها على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي كآخر خطوة لتفادي الانهيار، وهو حل يرى فيه خبراء أترك أنه يربك خيارات الرئيس التركي الذي لا يريد الظهور داخليا ودوليا في موضع الضعيف.

ويحتمل خبراء الاقتصاد في تركيا انزلاق الوضع المالي في البلاد خاصة خلال الحرب على جائحة كورونا أو عبر تضخم الديون الخارجية لأردوغان وللسوء إدارته سياسيا واقتصاديا ما جعل تركيا تتراجع في السوق الدولية وتذليل قائمة الأسواق الناشئة.

ويحذر هؤلاء من أن يؤدي تعنت الرئيس التركي وإصراره على نهج نفس المسار الملمم بأخطاء سابقة إلى دمار تام للاقتصاد التركي ستكون له عواقب وخيمة داخليا وخارجيا.

وانتشرت البطالة في تركيا على نطاق واسع بعدما انهيار القطاع السياحي والعديد من القطاعات الأخرى المرتبطة به بصفة مباشرة أو غير مباشرة ما سيجعل الشارع التركي أكثر احتقاناً مما سبق في علاقة بتوجهات الحكومة.

التركية فإن 4.5 مليون سائح ألماني زاروا تركيا في 2018، مقابل 5.5 مليون سائح في 2019.

وتسعى تركيا إلى إعادة تنشيط قطاع السياحة، الذي يعد مصدرا حيويا لإيرادات العملة الأجنبية، وذلك بعد التخفيف الكبير من إجراءات الإغلاق التي فرضتها على سكانها في نهاية مايو الماضي وقرارها باستئناف الرحلات إلى الوجهات الأجنبية.

71.34 في المئة نسبة تراجع تدفق السياح خلال الأشهر التسعة الأولى من 2020 بمقارنة سنوية

وكانت تركيا تطمح في حصد 40 مليار دولار من العائدات السياحية هذا العام قبل تفشي الوباء على نطاق عالمي. وسجلت تركيا عجزا في قطاع السياحة يقدر بـ5.62 مليار دولار في أبريل الماضي، عندما لم تسجل البلاد لأول مرة أي دولار كدخل متعلق بالسياحة خلال الربع الأول من العام،

إسطنبول - أظهرت بيانات رسمية الجمعة أن عدد الزوار في تركيا تراجع بواقع 71.34 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2020 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وزار ما مجموعه 11.9 مليون شخص تركيا بين يناير وسبتمبر، مقارنة بـ41.5 مليون خلال نفس الشهر من 2019.

وألقت قيود السفر العالمية جراء جائحة كورونا بظلالها بالفعل على صناعة السفر التركية وهي أحد مصادر الدخل الرئيسية للدولة ذات الاقتصاد الهش.

وحققت تركيا العام الماضي 34.5 مليار دولار من عائدات السياحة حيث استضافت 71.74 مليون سائح بزيادة بمقدار 5.5 مليون عن 2018 حيث استقبلت 45 مليون زائر أجنبي، منهم 5 ملايين سائح ألماني، وقد احتلت ألمانيا المرتبة الثانية بعد روسيا في عدد الوافدين إلى تركيا.

وتعد السياحة مصدرا مهما لفرص العمل في تركيا وتساعد إيراداتها في تعزيز قيمة الليرة التي تستمر في الانخفاض غير المسبوق. وبحسب إحصائيات وزارة السياحة



فقدان آخر قوارب النجاة